

«الأهلي»: تعيين ميشال العقاد رئيساً للجهاز التنفيذي

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن تعيين ميشال أنطوان العقاد، رئيساً للمديرين العامين ورئيساً للجهاز التنفيذي، وذلك بعد حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي.



ميشال العقاد

وينتج ميشال بخبرة واسعة في مجال الصناعة المصرفية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لفترة تمتد إلى أكثر من 30 عاماً، حيث عمل في منصب رئيس المديرين العامين والرئيس التنفيذي لدى بنك الخليج، وقبل ذلك، عمل مساعداً للرئيس التنفيذي لدى البنك العربي، على المستوى الدولي. كما عمل في منصب العضو المنتدب ورئيس قطاع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى سيتي جروب (القاهرة ولبنان). كما شغل منصب العضو المنتدب في بنك نيجيريا الدولي. تجدر الإشارة إلى أن ميشال حاصل على بكالوريوس اقتصاد من الجامعة الأميركية (بيروت) وحاصل على درجة ماجستير مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال من جامعة تكساس - الولايات المتحدة الأميركية.

«التجارة» تعيد تعزيز العلاقات مع طهران

عاطف رمضان

علمت «الأنباء» أن وفداً برئاسة وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز الخالدي يزور العاصمة الإيرانية طهران خلال الفترة من 4 إلى 6 مايو الجاري لبحث تنمية التعاون التجاري والصناعي والاستثماري والغذائي والملاحي بين البلدين، وسيشارك في هذا الاجتماع الثاني عشر للجنة الكويتية - الإيرانية التجارية المشتركة ممثلون عن الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للصناعة ووزارات «الشؤون» و«المواصلات» و«المالية» و«الخارجية» والإدارة العامة للطيران المدني وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وغرفة التجارة وشركة الماطحن ممثلين للقطاع الخاص. وسيناقش الاجتماع مواضيع على جدول الأعمال تنظيم القوى العاملة بين البلدين والنقل والطيران وتشجيع تبادل الزيارات والوفود الاقتصادية بين البلدين. كما يناقش الاجتماع إزالة المعوقات التي تقف أمام تنفيذ العلاقات الثنائية بين البلدين واقتراح الوسائل المناسبة لتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين، وكذلك تعزيز تبادل الزيارات ما بين رجال الأعمال وإقامة الندوات والمعارض المتخصصة لتعزيز حركة التبادل التجاري بين البلدين، وتسهيل قيام القطاع الخاص باستغلال الفرص والإمكانات المتاحة للاستثمار.

اللائحة التنفيذية لقانون تشجيع الاستثمار في مراحلها النهائية

عبد الرحمن خالد

أكد مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د. مشعل جابر الأحمد الصباح في تصريح لـ «الأنباء» أن اللائحة التنفيذية لقانون تشجيع الاستثمار المباشر في مراحلها النهائية، مشيراً إلى أنه سيتم الانتهاء من المسائل القانونية ورفعها إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة د. عبد المحسن المدعج ليتم البت بها. وأشار الأحمد إلى أن الهيئة ستسنىق مع إدارة الفتوى والتشريع لوضع المسائل الأخيرة بالنسبة للأمور القانونية قبل أن يتم رفعها إلى وزير التجارة وإصدار قرار باعتمادها، لافتاً إلى أنها ستقوم بمتابعة وضع تنافسية الكويت وتحسين بيئة الأعمال فيها وإنشاء حاضنات الأعمال وتوفير تسهيلات تمويلية بالتنسيق مع الأطراف المعنية. وقال إن اللائحة التنفيذية ستوضح القانون استكمالاً للمتطلبات التشريعية نحو تحقيق الرؤية السامية في تعزيز أهداف استراتيجية خطط التنمية للدولة التي تعني بشؤون الاستثمار وتنوع القاعدة الإنتاجية، وأوضح أن الهيئة تسعى إلى توسيع علاقاتها الاستثمارية والتجارية مع دول أخرى تدخل معها في اتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات والحد من الازدواج الضريبي من خلال تفعيل أنشطة مجالس الأعمال واللجان المشتركة.

نتاج جهود مسؤولي «الغرفة» وهيئة أسواق المال الوزان: ارتياح في غرفة التجارة لتأجيل الحوكمة

18 شهراً إضافية

كافية للشركات

لتوفيق أوضاعها

اجتماع مرتقب

لإيجاد تطابق بين

القواعد وقانون

الشركات

من شهر على الاتفاق عليه أفاد بأنه حتى الآن لم يتم تحديد موعد يمكن الإفصاح عنه. وأشار إلى أن مدة التأجيل قرابة 18 شهراً كافية للشركات وتتيح لها فرصة توفيق أوضاعها بما يتواءم مع متطلبات الحوكمة التي يحتاجها سوق الكويت المالي لتعزيز الشفافية فيه. وأبدى الوزان تفاؤله بالمرحلة المقبلة في ظل المرونة التي تنتهجها هيئة أسواق المال في الوقت الحالي، والتي تتم عن حرص على تحقيق مصالح جميع الأطراف.

اجتماع الجانبين في أقرب وقت لاستكمال النقاش حول ملاحظات «الغرفة» التي وردت في مذكرتها التي نشرتها في وسائل الإعلام وتلقت هيئة أسواق المال نسخة منها لدراستها وإعداد تصور بشأنها، مشيراً إلى أن ملاحظات «الغرفة» تهدف لأن يكون هناك تطابق بين القواعد وقانون الشركات، وأن تساعد في معالجة أي مخالب تعترض القواعد الحالية.

وبسؤاله عن وجود مساع لتعديل موعد للاجتماع رغم مرور أكثر



عبد الوهاب الوزان

شريف حمدي

قال النائب الثاني لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالوهاب الوزان إن «الغرفة» استقبلت الخطوة التي اتخذتها هيئة أسواق المال بتأجيل تطبيق قواعد الحوكمة إلى منتصف 2016 بارتياح، لافتاً إلى أن هذه الخطوة هي نتاج جهود اجتماع مسؤولي «الغرفة» و«الهيئة».

وأوضح الوزان في تصريح لـ «الأنباء» أنه رغم أهمية هذه الخطوة، إلا أنها لن تخفي عن ضرورة

مطلوب فتح الأسواق المحلية للمنافسة بين الشركات.. والسماح بالاستيراد

أزمة مواد إنشائية تطل من قرار دعم 30 ألف دينار

أما نائب رئيس الاتحاد الكويتي لمقسي العقار مدير شركة قياس لتقييم الأصول العقارية عبدالعزيز الشداد فقد ذكر أن قرار دعم مواد البناء فكرة حكومية جيدة من شأنها أن تعزز سوق المواد الإنشائية، لكنها تتطلب تكثيف الرقابة على أسواق مواد البناء لضبط الأسعار، وأضاف أن فتح عمليات المنافسة بين الشركات، والاستيراد وكسر الاحتكار عوامل أساسية لنزول الأسعار، واستبعاد الشداد استغلال قرض البناء في عملية زيادة نسب البناء والتي تؤثر سلباً بزيادة الطلب على الكهرباء والماء والخدمات الأخرى، مبيناً أن الدولة حددت نظام بناء عبر قوانينها، وأن الحكومة مطالبة بتطبيق تلك القوانين عبر تكثيف الرقابة ومخالفة الخارجين عن القانون.

زيادة نسب البناء

على صعيد متصل، أفاد مسؤول آخر في الاتحاد رفض ذكر اسمه بأن قرار دعم مواد البناء رسالة من الحكومة لتشجيع المواطنين على زيادة نسب البناء في بيوتهم، مما ينعكس سلباً على زيادة استهلاك الكهرباء والطاقة وغيرها من الخدمات، وهي مشكلة كبرى تواجه السياسة الإسكانية في الكويت.



ارتفاع ملحوظ للمواد الإنشائية منذ بدء الحديث عن قرار دعم للمواد والتي ينشر في الجريدة الرسمية اليوم

للمستفيدين له علاقة بزيادة الطلب على المواد الإنشائية وهي أمور ترفع سعر التكلفة على صاحب الإصدار، وأضاف أننا نعالج من قبل من قلة الأيدي العاملة خاصة بعد إعلان الحكومة مؤخراً عن وجود عمالة مقيمة بشكل غير قانوني وترحيل الآلاف منهم لأوطانهم. وزاد: ندرة العمالة الأجنبية يقابلها ارتفاع في أجورها ومن ثم ارتفاع في تكلفة البناء وقيمة العقار. وطالب بفتح المجال لدخول الأيدي العاملة للكويت، لتخفيف الطلب «المتوقع» على تلك العمالة مستقبلاً مع تنفيذ المشاريع التنموية.

وزاد: أجور الأيدي العاملة ارتفعت بنسبة 100٪ خلال السنوات الأخيرة وهي مرشحة للزيادة مستقبلاً.

عاطف رمضان

حذر عقاريون في تصريحات لـ «الأنباء» من ارتفاع «أسعار المواد الإنشائية» خلال الفترة المقبلة، وذلك عقب صدور قرار وزارة التجارة بصرف مواد بناء مدعومة للمستفيدين من بنك الائتمان الكويتي (بنك التسليف والإدخار سابقاً) على ألا تتجاوز قيمته الـ 30 ألف دينار.

ويشير القرار في جريدة «كويت اليوم» الرسمية اليوم، وسبق أن انفردت «الأنباء» بعرضه يوم الثلاثاء الماضي. وأعرب العقاريون عن قلقهم من قرارات وزارة محتملة قد تصد لتقلص عمليات صرف مواد البناء على شركات محددة مما يشجع عمليات الاحتكار والتي بدورها ترفع أسعار تلك المواد الإنشائية.

وأوضحوا أن فتح الأسواق المحلية والاستيراد وكسر الاحتكار أمور من شأنها أن تقضي على ارتفاع الأسعار «المصطنع» خاصة أننا قريبون من أسواق السعودية والإمارات وهي أسواق زاخرة بعدد كبير من شركات مواد البناء، مما يحقق المنافسة في أسواق الكويت ويصب في مصلحة المواطنين. وقال الخبير العقاري سليمان الدليجان إن قرار «التجارة» بصرف مواد مدعومة

البنك الإسلامي للتنمية يعقد مؤتمراً بالكويت اليوم



د. وليد الوهيبي



د. أحمد محمد علي

التاسع والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية بمقر البنك بجدة والاحتفال بمرور 40 عاماً على إنشاء البنك.

بعقد البنك الإسلامي للتنمية ظهر اليوم مؤتمراً صحافياً سيشارك فيه رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية د. أحمد محمد علي والرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة د. وليد الوهيبي.

هذا ومن المقرر أن تعقد أعمال الاجتماع السنوي

تقرير الشال

ارتفاع ملحوظ في مؤشرات «الوطني» بالربع الأول



السابق، ما رفع صافي إيرادات الفوائد (في شقيها، التقليدي والإسلامي) إلى نحو 114,1 مليون دينار، مقارنة مع 108,1 ملايين دينار، أي بارتفاع بنحو 6 ملايين دينار. وارتفع، أيضاً بند صافي أتعاب وعمولات بنحو 3,8 ملايين دينار، وصولاً إلى نحو 29,2 مليون دينار، مقارنة بنحو 25,4 مليون دينار للفترة نفسها من العام الفائت. ومن جهة أخرى، ارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها 2,1 مليون دينار، أو ما نسبته 4,3٪، وصولاً إلى 50,7 مليون دينار، مقارنة بالربع الأول من 2013، نتيجة ارتفاع بنود مصروفات التشغيل، جميعها، ولكن هذه النسبة لا تعكس الوضع الصحيح لقيمة مصروفات التشغيل، بسبب تجميع بيانات بنك بوبيان. وحسب تقديرات الشال، بافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية،

مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، وتجدد الإشارة إلى أن إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) قد ارتفعت بنحو 4,5٪، وارتفعت مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المريحة) بنسبة 2,5٪، وكانت نتيجة ذلك ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 5٪. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 16,3 مليون دينار، مقارنة مع 14,9 ملايين دينار، للفترة نفسها من العام

كانت الزيادة في المصروفات التشغيلية من نحو 40,7 مليون دينار إلى نحو 41,9 مليون دينار، أي بارتفاع بنحو 1,3 مليون دينار، أو نحو 3,1٪، أي نمو أدنى، قليلاً. وارتفعت قيمة المخصصات وخسائر انخفاض قيمة الاستثمار في الأوراق المالية بنحو 5 ملايين دينار، وصولاً إلى 15,7 مليون دينار، مقارنة مع 10,7 ملايين دينار، في الفترة نفسها من العام السابق. وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ 1,901 مليار دينار، أي ما نسبته 10,2٪، ليصل إلى نحو 20,501 مليار دينار، مقارنة بنهاية 2013، بينما حقق ارتفاعاً بنحو 2,378 مليار دينار، أي بنسبة نمو بلغت 13,1٪، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في نهاية الربع الأول من 2013. وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان، تصبح نسبة نمو بلغت 12,5٪، مقارنة بمسئولها في الربع الأول من العام الفائت.

للعلاء، التي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً، بلغت نسبته 2,4٪ وقيمتها 259,1 مليون دينار، ليصل إجمالي المخطط إلى 10,954 مليار دينار (53,4٪ من إجمالي الموجودات)، مقابل 10,695 مليارات دينار (57,5٪ من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2013. بينما حققت ارتفاعاً بنحو 963,1 مليون دينار، أي بنسبة نمو بلغت 9,6٪، عند المقارنة مع نهاية الربع الأول من 2013. وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، قد تبلغ نسبة النمو في الربع الأول من العام السابق. وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 1,929 مليار دينار، أي ما نسبته 12,1٪ لتصل إلى نحو 17,818 مليار دينار، مقارنة بنهاية 2013، بينما حققت ارتفاعاً بنحو 2,253 مليار دينار، أي نسبة نمو بلغت 14,5٪، عند المقارنة بما كان

عليه ذلك الإجمالي، من نهاية الربع الأول من العام الفائت. وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان، تبلغ نسبة النمو نحو 13,8٪ مقارنة بمستواها في الربع الأول من 2013. ونظراً إلى ارتفاع قيمة الأصول وحقوق الملكية القائمة بنسبة أعلى من ارتفاع قيمة صافي الربح لفترة الربع الأول، تشير نتائج تحليل البيانات المالية المسبوبة على أساس سنوي إلى أن معظم مؤشرات الربحية للبنك، قد سجلت انخفاضاً طفيفاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2013، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA)، ليصل إلى نحو 11,8٪، مقابل 11,9٪، وانخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE)، ليصل إلى 13,5٪، بعد أن كان عند 13,6٪، وانخفض مؤشر العائد على سعر/ القيمة رأسمال (ROC)، ليصل إلى نحو 73,4٪، قياساً بنحو 73,9٪، بينما ارتفع ربحية السهم الواحد (EPS)، حين بلغت نحو 18 فلساً، مقارنة

بمستوى الربحية المحققة، في نهاية الفترة الماثلة من عام 2013، وبالبالغة 17 فلساً. وحدث ذلك نتيجة ارتفاع الربح الخاص بمساهمي البنك بنحو 3,2٪، كما أسلفنا سابقاً، ورغم انخفاض المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة بنحو مليوني سهم فقط، إلا أن الزيادة في أسهم الخزينة ما بين مارس 2013 ومارس 2014 بلغ نحو 5,9 ملايين سهم. وارتفع مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) إلى نحو 13,8 مرة، مقارنة بنحو 13,2 مرة، للفترة نفسها من العام السابق، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 5,9٪ مقارنة بارتفاع السعر السوقي للسهم البالغ 40٪، مقارنة بمستوى سعره في 31 مارس 2013، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة (P/B) بنحو 1,8 مرة، مقارنة بنحو 1,7 مرة، للفترة نفسها، من العام السابق.

● باقي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء» الإلكتروني.